النشاط النقابي كفعل جماعي

أ/ زبيري حسين
قسم علم الاجتماع
جامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

تأتي الحركات الاجتماعية كملجأ وحيد للذين لا يملكون وسيلة أخرى لرد الاعتبار لأنفسهم أو للتعبير عن مصالحهم المختلفة، ومنطقيا في هذه الحالة يكون الفعل الجماعي ملكا للمهيمن عليهم وللأقليات التي ليس لها مدخل وموقع شرعي لممارسة السلطة [1]، ولذلك كانت الحركة الاجتماعية هي سلاح الذين يفتقدون الموارد، ووجودها يتطلب ظروفا وشروطا معينة، فالفعل الجماعي مرتبط في الكثير من الأحيان «بتنظيم» من الحركة الاجتماعية سابق الوجود وكذلك بظروف معينة، ويتعلق الفعل الجماعي وباختلاف أشكاله بعدة محددات، فهناك محددات آلية متعلقة بالمنشأ كالأسباب وهناك محددات وظائفية كالحاجات(وهذا ما سنتعرف عليه أكثر في العناصر القادمة من هذا العمل).

وكنتيجة لذلك يغير الفعل الجماعي من طبيعته، « فلن يعود فقط مجرد شكل من الضغط يندرج في إطار حقل إستراتيجي والمعد لتعديل علاقات قوة، بل يسعى كذلك إلى البحث عن هوية خاصة به»[2]

قد عرف الفعل الجماعي تغيرات وتحولات عبر التاريخ بفعل تأثير مسارين اثنين: المسار المتعلق بتأميم الحركات الاجتماعية l'étatisation، والمسار المتعلق بالترسيم والمأسسة institutionnalisation والذي يعني تنامي الوظيفة الاجتماعية للفعل النقابي ،و ما هو إلا جانب من جوانب لحركة أكثر توسعا من إعادة تعريف لمكانة النقابية في المجتمع»، الشيء الذي قد يدفعنا للحديث عن مستقبل النقابية وعن الهويات الجديدة التي ستكتسبها لتتماشى مع التغيرات في المحيط.

---

[1] Daniel CEFAI, Dany TROM, les formes de l'action collectives, 2001, p.

[2] Pierre ROSANVALLON, la question syndicale, édition Hachette littératures, 2eme éditions, 1998, p.10.

ومن ثم فإن تبني شكل من النشاط الجماعي ينبع من اختيار الجماعات والمنظمات التي تقوم بتفعيله، والذي يندرج في إطار مشروع يتماشى مع إستراتيجية ما..و لكن هذا الهامش محدود..و أشكال النشاط الجماعي تظهر معوقة من خلال الترسيم الذي يدفع بأشكال مسبقة من النشاط أكثر من تأثره بالوضعية الخاصة بكل جماعة »[1]، ولقد ميّز «ميشال أوفرلي»[2] Michel OFFERLE» [3] «ثلاث فئات من الموارد التي تقوم عليها الحركات الاجتماعية في حراكها:

- **العدد:** حيث إن القدرة في تحريك أكبر عدد ممكن من المنخرطين تسمح بتبني خيار المظاهرات كشكل مفضل للنشاط الجماعي، ولقد اعتمدت أكبر النقابات على أهمية عدد المنخرطين من أجل تنظيم المظاهرات، حيث كانت تضمن لها استظهار مطالبها، وكذلك وبطريقة غير مباشرة إبراز شرعيتها، ومن ثم كذلك إمكانية الظهور في وسائل الإعلام، وعلى عكس هذا الشكل من النشاط فهناك من النقابات من ترى أنه من غير المجدي ومن غير النافع تلك المظاهرات لأجل إسماع صوتها، فهي تعتمد على قدرتها الخبراتية ،تنظيم ملتقيات، لقاءات صحفية...أو الاتصال المباشر بمراكز القرار من خلال شبكة علاقات شخصية أو عن طريق اللوبيات.

- **الخبرة:** وهذا يخص خاصة أولئك الذين لا يمكنهم الاعتماد على العدد ،حيث تدرك أن خيار الإضراب العلني لا يخدمها بالضرورة لأنه سيعري ضعفها من ناحية التكوين البشري المحدود العدد وهذا شأن النقابات الفئوية مثلا، الإطارات الإدارية التي تعتمد على علاقاتها الشخصية أكثر من اعتمادها على المواجهة العددية التي ترى أنها ستكون الخاسر الأكبر فيها، وهناك فئة أخرى لا يمكنها لأسباب موضوعية أن تستخدم العدد ولا الخبرة، فإنها تلجأ إلى الخيار الثالث وهو الفضائح حين تعجز عن الاعتماد على شرعية مستمدة من تحريك الأعضاء أو عندما لا يمكنها الاعتماد كذلك على كفاءاتها لأجل استرجاع هذه الشرعية،

---

(1) Jean-Philippe LECOMPT, sociologie politique, éd. Giuliano éditeur, Paris, 2005. p. 517

(2) Michel Offerlé est un politiste français, professeur agrégé à Paris 1 (Centre de recherches politiques de la Sorbonne) jusqu'en 2007. Il a également enseigné à l'Institut d'études politiques de Paris (IEP) de 1984 à 1996. Il a été élu en 2007 professeur à l'École normale supérieure. Il est membre de l'équipe Enquêtes Terrains Théories du Centre Maurice Halbwachs (ENS-EHESS) et du comité de rédaction de la revue Genèses. Ses travaux portent sur la socio-histoire du politique et sur la sociologie des organisations et des mobilisations politiques

(3) Ibid. p. 522.

فالفضائح تعتمد على رفض حالة، على أساس أنها فضيحة كالحديث عن حالة الأشخاص المسنين من دون موارد مادية...

إذاً فالنشاط النقابي ليس فقط حصيلة قراءة «إستراتيجية» و«عقلانية» للوضعيات المختلفة بحسب الزمان والمكان والمتأثرة بالتكوين السوسيو- اجتماعي لأفرادها المسيّرين«النخبة»،(و هذه الإستراتيجية خيار عقلاني، لأنها تضع بالحسبان كل الشروط الموضوعية وغير الموضوعية لاتخاذ القرار)، ولكن أيضاً يعبر عن شكل من أشكال البحث عن الشخصية والهوية المميزة لها، فيرتبط توجيه الفعل النقابي بعوامل موضوعية وعوامل ذاتية.

فأشكال الفعل الجماعي للنقابية تتعلق بشروط موضوعية أين تمارس هذه الظروف قدرة على توجيه النشاط النقابي، وحتى نتمكن من تحليل أعمق للفعل النقابي لا بد من الوضع في الحسبان العناصر الآتية :» أولا أن كل فعل نقابي هو عملية إنتاج لدلالات ولمعانٍ(بحسب نظرية تحليل الأطر(l'analyse des cadres) تعبر في مضمونها على هوية النقابة، ثانيا الفعل النقابي في علاقة تعارض، وهذه المعارضة ضد مالكي وسائل الإنتاج بحسب التعبير الكلاسيكي، وثالثا فإن كل فعل نقابي ينشط في إطار حقل اجتماعي معين»[1]، وهنالك فرضية مفادها أن مختلف أشكال الفعل النقابي تختلف باختلاف بنية العلاقات بين العناصر الثلاث السالفة الذكر، فكل فعل أو نشاط نقابي يهيمن عليه إما قوة الهوية أو علاقاتها في إطار التعارض أو الصراع أو من خلال النظرة الخاصة للحقل الاجتماعي للفعل، وهذا ما سنحاول التعرف عليه عندما نعرّج على تصنيف النشاط النقابي، ومن هنا جاء تصنيف العمل النقابي من خلال الدافعية التي يقوم عليها إلى قسمين : نشاطات دفاعية، ونشاطات هجومية، وهي تختلف باختلاف العلاقات التي تربطها بين العناصر الثلاث.

وفي هذه الأثناء يمكن الحديث عن المحددات والمنطق الذي يقوم عليه الفعل النقابي كفعل جماعي،حيث يمكن التمييز بين عناصر عدة تلعب دور محدد للفعل النقابي كما يمكن إدراجها في إطار ما نسميه بمنطق الفعل.

أ- النشاط الجماعي بين العقلانية الفردية والتأثير الجماعي: لقد سبق وأن قلنا بأن للنشاط الجماعي ومن ثم النشاط النقابي- كشكل من أشكال النشاط والفعل

[1] Claude Durand, Sociologie du travail, Toulouse, Octarès Éditions, 2000,p.

الجماعي- محددات تعمل على وجوده أو على عدمه، وإن كانت هذه المحددات تقع على حدين متقابلين كالحد الفاصل بين الفعل الفردي والفعل الجماعي داخل إطار نشاط جماعي، فهل يمكن حمل سلوك الفاعل الجماعي على سلوكيات فاعل فردي؟ هل يمكن اعتبار الفاعل الجماعي متجانسا وعلى أنه يتميز بعقلانية قوية؟.

إن الجزم بإجابة دون أخرى فيها نوع من المخاطرة التي لا تستند على دعم قوي، ولكن يظهر من الأوكد أن الفعل الجماعي في نهاية الأمر هو نتيجة تحاور بين عدة اتجاهات، فالبعد الجماعي للحركة الاجتماعية هو مكوّن أساسي لها إلا أنه ليست معطاة بل هو رهان للحركة الاجتماعية..

يجدر الحديث في هذا المقام على العلاقة بين حدود الفعل الجماعي وحدود الفعل الفردي في النشاط الجماعي بالتنويه على المفارقة التي يقترحها» ألسون»[1] في كتابه حول منطق الفعل الجماعي المبني على أساس حسابات الفرد النفعية، فالفرد عند «ألسون» يملك تفكيرا عقلانيا يتحرك أساسا كخطوة إلى الدفاع عن مصالحه الفردية، وفي إطار جماعة لخدمة المصالح المشتركة الذي لا يستطيع الدفاع عنها لوحده لأنها تحتاج إلى نشاط جماعي.» ونحن هنا في حضرة نسق تفسيري ذو خصائص اقتصادية، أين رفض الانخراط هو نتيجة لحساب المنفعة المقدرة» [2]

فالمفارقة عنده مبنية على أن الفرد» العقلاني»(في هذه الحال هو الفرد الذي لا يهتم إلا بالمصالح الفردية والذي لا يسعى إلا لزيادة مداخيله) ليس له مصلحة في الاشتراك في المصلحة العامة، وبحسب منطق هذا الفرد فإنّ المشاركة في المنفعة العامة هو شيء مكلف ويتطلب مجهودا ونفقات. (الانخراط في نقابة يعني على الأقل دفع الاشتراكات، وكذلك يعني في الغالب إعطاء بعض من وقته لأجل نشاط معين كالإضراب، والذي قد يؤدي إلى خصم من الأجر والذي قد يخلص إلى علاقة مضطربة مع مسؤوله المباشر)، ولأن المنفعة الناتجة جماعية فهذا يعني أن كل الأفراد سيستفيدون منها دون شروط، فالسلوك العقلاني يكمن في ترك الآخرين يساهمون في إنتاج هذه المنفعة دون أن يدفع أي تكاليف هو مستغنٍ عنها، بل وقد يعمل على تشجيع الآخرين على الانخراط في النقابات والدخول في إضرابات، ولكن دون أن

---

[1] يجب التنبيه بأن **ألسون** ينتقد النظريات السوسيولوجية التقليدية وإن كان يتبنى الاقتراب الفر دانية المنهجية مع الاقتراب النظرية في كل من الاقتصاد والعلوم السياسية.

[2] Les syndicats face aux défis de participation ; p.162.

ينخرط فيها ولا أن يشارك في أي نشاط متعلق بها[1] «، فالمفارقة تكمن في أنه لا يمكن أن نتحقق من هذه الوضعية في كل الحالات خاصة في حالة المجموعات الصغيرة وبالخصوص عندما يكون هناك تباين بين أفراد ثقلهم مختلف إلاّ في الجماعات المحظوظة Groupe privilégié «، أي في الجماعات التي تضم بينها فردا- Mécène- قادرا على حمايتها ويتحمل عنها أعباءها وأعباء النشاط الجماعي ويدفع به إلى نهايته (على عكس ما يكون موجودا في بعض الجماعات أين تنفيذ النشاط غير أكيد)، وبحسب هذا المنطق فإن الحامي هو الوحيد الذي يدفع التكاليف، في حين يلعب بقية الأعضاء دور المسافر المتستر passagers clandestins (free rider).

يمكن للجماعة أن تضمن مشاركة أفرادها في النشاط الجماعي من خلال اقتراح مزايا فردية في إطار المطالب الجماعية، الشيء الذي يسمح بتجاوز مشكل المسافر المتستر الذي ينتج بالأساس من الشكل الجماعي للمنفعة، ومثال ذلك: زيادة على مطالبة النقابة بالتحسين العام للظروف وللآجر فإن النقابة تقترح روضات للأطفال لأفرادها وهذا ما يسميه «ألسون» بمصلحة مشخّصة أو المنتقاة « intérêt sélectif. »[2] المبنية على فكرة «الحث المنتقى»[3] أو incitation sélective

«ولأن الجماعات الصغيرة نسبيا قادرة على التنظيم على أساس إرادي وتطوعي للأفراد والتحرك تبعا للمصالح المشتركة من جهة، ولأن الجماعات الكبيرة لا يمكنها فعل ذلك من جهة أخرى، فإن نتيجة العراك بين الطرفين المتصارعين لن يكون متماثلاً..فالمجموعات الأكثر صغراً تنجح عادة في دحض المجموعات الأكبر.»[4]

ب- الفعل الجماعي متعلق بخصوصية بنية المجتمع: لقد عرفنا فيما سبق أن الحركة الاجتماعية جاءت استجابة لواقع غير متوازن بين مالكي وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، وبين المستحوذين على السلطة وفاقدي السلطة، وهذه الوضعية تفترض وجود صراع يستلزم معه مطالبة، فالحركة الاجتماعية كفعل جماعي لا يمكن فهمها إلا من خلال صفة المطالبة، والتي هي تعبير على حالة احتقان اجتماعي أو سياسي في الوسط العمالي(في حالة النقابات)،

(1) Mancur OLSON, op.cit ; p.87

(2) Ibid,p.78

(3) Philippe BRAUD, la sociologie politique, CASBAH édition, 2004, p.303.

(4) Mancur OLSON, op.cit.p.79

بالنسبة لدارندورف Dahrendorf- « فالصراع لا يمكن فهمه إلا من خلال بعض تنظيمات النظام الاجتماعي، تقسيم العمل والتفاضلية في الأدوار وتقسيم الأملاك..و كل هذا يساهم في وجود اللاّمساواة بدرجة أكبر»[1].

إنّ رغبات الأفراد وتطلعاتهم والأشياء التي يرغبون فيها بشدة تخضع وتمر هي كذلك بما يسمى مسارا اجتماعيا لبنائها، « ولن تكون لها قيمة إذا لم تعتبر من طرف أفراد آخرين..من خلال ميكانيزم ثقافي معقد من شأنه أن يميز الأشياء التي تكون مقبولة شرعيا» [2]

لا يمكننا نكران أن الحركة الاجتماعية تتكيف مع وسطها الاجتماعي أو بالأحرى مع بنية المجتمع، وهذا ما ذهب إليه الكثير من المهتمين بالحركات الاجتماعية، ك Antony OBERSHALL في بحثه حول الظروف والشروط التي تسمح ببروز الحركات الاجتماعية (و إن كانت هاته النظرية جاءت كامتداد لعمل أولسون، و كذلك لتفسر ما عجزت نظرية أولسون على تفسيره للنشاط الجماعي والمتعلق خاصة بمفهوم البنية الاجتماعية وشكل النشاط الجماعي)، حيث يعتقد أن بنية المجتمع يمكنها أن تلعب دور المحفز كما يمكنها أن تلعب دور المعارض لوجود الحركات الاجتماعية.

وأدنى شروط تواجد احتجاجات جماعية تتمثل في وجود « أهداف مشتركة، وكذلك الاشتراك في التعرف على الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم المسؤولين عن الظروف التي أنتجت عدم الرضا»[3]، إلاّ أنّ هذين الشرطين لا يساهمان إلاّ بظهور حركات احتجاجية عمرها قصير بالنظر إلى أن أهم عنصر يدعم استمراريتها هو « عنصر القاعدة التنظيمية [4]»، ومن هنا يمكن أن نتعرف على فئتين من العوامل البنيوية الملائمة لتعبئة جماعية:

1- **الفئة الأولى:**[5]

هي مستقاة من البعد الأفقي لاندماج الجماعة. ففي المجتمعات التقليدية تتمثل في تضامن القرية، والقبيلة ... ما يفعّل وينشط هذه الجماعة هو: ولاء وإخلاص الزعيم المعترف به، والانتماء إلى شبكة علاقات اجتماعية ممتدة إلى أطراف المجموعة، أما في المجتمعات

---

(1) Philippe BRAUD, Op.cit, P.291.
(2) Ibid.p.290.
(3) Ibid. p.310.
(4) Ibid, p.310
(5) Ibid, p. 311.

الأكثر تمايزاً فتوجد هياكل للتضامن على نمط الجمعيات، فهي جماعات مصالح ذات أبعاد اقتصادية ومهنية، ودينية...

2- **أما الفئة الثانية من العوامل:**[1]

فهي مستقاة من البعد العمودي لاندماج الجماعة، وهذا يتعلق بدرجة التراتبية والانقسامية للمجتمع الكلي، وبمعنى آخر طبيعة الروابط التي تمسك الجماعات فيما بينها. وهو المثال الذي سرده أوبرشال، حول المجتمعات التي تتميز بتراتبية وانقسامية قوية، أي إن روابط التضامن ضعيفة، فيذكر المجتمع الفرنسي في النظام القديم، حيث إن نبالة الأرض noblesse terrienne، الغائبة في غالب الأحيان ،كانت تقوم بخدمة أرضها عن طريق الفلاحين مع أن الأفراد من الفئات الدنيا من النظام الاجتماعي كانوا يرون أنهم ممنوعون من أي ولوج للطبقة العليا، على عكس ما كان موجودا في «إنجلترا»، فنفس نبالة الأرض تلعب دورا مهما في الحماية الاجتماعية، زعماء سياسيون وزعماء دين، الوساطة في حلّ الصراعات، وأولئك الذين يتميزون بمواهب من الطبقة الوسطى يمكنهم أن يترقوا ضمن الفئات المهيمنة، ففي هذا البلد تكون التراتبية قوية في حين تكون الانقسامية أضعف، حيث يمكن لأفراد الجماعة التابعة والخاضعة أن تبحث عن حلول لمشاكلها بالتوجه مباشرة إلى الزعماء المنتمين إلى الطبقة المهيمنة.

لقد أولت أعمال «أبرشال» اهتماما بالظروف العامة للبنية الاجتماعية التي تجعل من الفعل الجماعي ممكنا، إلا ان «أبرشال» لم يهمل بعضا من العوامل المتعلقة بالمشاركين، وبذلك يركز على ثلاثة من هذه العوامل: فقد السيطرة من طرف الفئة الحاكمة وضعف هذه الفئة بسبب الانشقاقات، وهذا العامل يكون عنصرا أساسيا لوجود فعل جماعي يعبر عن انزعاج من هذه الوضعية، وأعتقد أن التجربة التونسية الأخيرة عكست من خلال الثورة البوعزيزية[2] هذا التصور، أي وجود هذا الانشقاق بين العائلة الحاكمة في حدّ ذاتها، بين امرأة قرطاج زوجة الرئيس المخلوع «بن علي» » وبين «بن علي» نفسه، وبين هذه العائلة والعسكر من جهة أخرى حيث لعب العسكر دورا أساسيا في مغادرة الرئيس للبلاد. .الأمر الثاني هو التركيز الإعلامي على مشاكل محددة، حيث تركز الاحتجاجات على مشاكل مشتركة ويسمح

---

[1] Ibid. p.311.

[2] مصطلح تداولته الصحافة في حديثها على أحداث تونس، وهو نسبة للشاب المدعو محمد بوعزيزي الذي أضرم النار في جسمه والتي كانت الشعلة التي أشعت الثورة في تونس

بذلك على تنقل هذه الاحتجاجات في مختلف المناطق، وهو شأن ما قامت به السلطات التونسية عندما بدأت الاحتجاجات في عهد «بن علي»، فأول ما قامت به السلطات الأمنية هو توقيف بث الجزيرة لهذه الأحداث، لأنها أدركت - أي السلطات- دور الإعلام في توسيع أماكن الاحتجاجات وساهمت في خلق نوع من الانسجام والتشاركية في مطالب المحتجين باختلاف مناطق سكناهم.

و إذا وصلت الحركة الاحتجاجية إلى إيجاد زعيم كاريزمي ومن يتبنى التنظيم المركزي لهذه الحركة التي تشمل جميع التنظيمات التي تكوّن هذه الحركة فستتمكن الحركة من الحصول على الحد الأقصى من الطاقة ومن الموارد في صراعها، وتسمح لها باستمرارية على مدة معتبرة من الوقت، ولعل هذا العنصر ما ينقص الاحتجاجات العفوية للتونسيين في هذه الآونة وإن ظهر في بعض الفترات محاولات بعض التيارات بناء شخصيات كاريزمية من شأن المتظاهرين أن يلتفوا حولها، أو البروز كتنظيم قادر على قيادة هذه الجماهير، إلا أنها لم تفلح كثيرا في ذلك لأسباب عديدة منها على ما أعتقد المنافسة الحادة وخوف التنظيمات الأخرى لأي احتكار لهذه الحركة من تنظيم دون آخر ومن ثم الإقصاء أو فقدان الامتياز في توزيع الأدوار السياسية فيما بعد.

ج- النشاط الجماعي والسيكولوجية الجماعية: في الفصل الثاني من كتابه روح الاجتماع أو psychologie des foules، يتحدث «غوستاف لوبون» عما يسميه قانون الوحدة الفكرية النفساني للجماعة[1] حيث يقول إنه « في بعض الظروف يتولد في الجمع من الناس صفات تخالف كثيرا صفات الأفراد المؤلف منها، حيث تختفي الذات الشاعرة وتتوجه مشاعر جميع الأفراد صوب واحد فتتولد روح عامة..فكأن ذلك اللفيف – الجماعة- ذات واحدة وبذلك يصير خاضعا لناموس الوحدة الفكرية الذي تخضع الجماعات لحكمه»[2]، فالجماعة ومن ثم الحشود يصبح مكانا لحرية جماعية للحدس الذي يتكون منه، والذي غالبا ما يحفز التعبير العنيف وللقدرة وكذلك للخطأ، حيث يرى «تارد» أن الحشود في حالة هذيان تدخل في حالة تشبه التنويم المغناطيسي مما يسهل استغلالها من طرف قائدي هذه الحركات.

ولقد رأينا في المبحث حول النظريات المفسرة لظهور النقابة أن الحاجة النفسية والشعور بنوع من الحرمان دافع أساسي في انخراط الفرد في إطار الفعل النقابي والذي هو منتج للفعل

(1) غوستاف **لوبون نروح الاجتماع**، تر:احمد فتحي زغلول باشا، موفم للنر، الرغاية، الجزائر1988.ص.25.
(2) نفس الرجع، ص 26.

الجماعي»، إلا أن فكرة الحرمان ليست دائما صحيحة لتفسير الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية المولدة للفعل الجماعي»[1]، ولذلك يتحدث جيمس دافيي .James DAVIES عما يسميه « نماذج من الإحباط النسبي الذي طوره في بداية الستينات، حينما كان يجيب على تحليلات توكفيل حيث كان يرى هذا الأخير أن في الفترة التي سبقت الثورة لم تتميز بتراجع المستوى المعيشي للشعب(اقتصاديا وسياسيا)...بل بالعكس، فلقد تميزت بالرفاهية المفرطة لسنوات عدة، وهذه الرفاهية هي التي سببت انفجار الثورة لأنه ليس بالضرورة أن ننطلق من الحالة السيئة لتفسير الثورة» [2]، إذا فاندلاع الثورة لا يدل بالضرورة على تدني المستوى المعيشي والظروف الموضوعية للاقتصاد المتدني التي تولد الإحباط « فالثورة (كفعل جماعي) تعلقت في هذه الحالة أكثر بالشعور بعدم الرضا للمسائل الملموسة للتوزيع الملائم وغير الملائم للأغذية، للمساواة و/أو للحرية »[3]، فالإحباط النسبي ينتج عن « الهوّة بين ما هو مرجو أن يكون، الآمال وكذلك فعالية نسق التباين والرضا الفعلي للحاجات المستقرة عبر الزمن»[4]، وإن كان هذا ينطبق ولو بدرجات مختلفة على واقع الليبيين، حيث كانت تصلنا ،على الأقل من الإعلام، أن الليبيين يتلقون دفعات مالية كأقساط من منتوج ليبيا من البترول، مما يجعل الليبيين من الناحية المادية أكثر راحة وأكثر إشباعا بالمقارنة مع الكثير من المجتمعات العربية، إلاّ أنّ هذا لم يمنع ليبيا من أن تتحرك، بغض النظر عن الظروف الجيو-إستراتيجية المحيطة، فلحظة التحرك لم ترتبط بمستوى الحرمان المادي، الأمر الذي قد يؤهل أي مجتمع للحركة، ومن ثم فالمسكّنات الاجتماعية كالزيادة في الأجور، وتوزيع السكنات تبقى ظرفية ورهينة زوال مفعول المسكّن.

د- النشاط الجماعي هو عملية تفاعلية: وأضاف «شارل تيلي» وهو الذي اهتم بالحركات التعبوية للاحتجاجات في أوروبا منذ عام 1793 من خلال مقاله les origines du répertoire d'action collective en France et en Grande-Bretagne[5] من أن «الفعل الجماعي يتطور في إطار تفاعلي والذي يعني أنه عبارة عن عملية مستمرة ومتواصلة من التأثير المتبادل

(1) Raymond Boudon, Tocqueville aujourd'hui, éd Odile Jacob, 2005, p.130.

(2) Jean-Philippe LECOMPTE, op.cit. PP. 530-531.

(3) Ibid. p.531.

(4) Ibid. p.531.

(5) Charles TILLY, « les origines du répertoire d'action collective en France et en Grande-Bretagne », **Vingtième siècle**, 1984, n°4p.99

بين الجماعات، وفي داخل كل جماعة، فمثلاً مشاركة الأفراد في مختلف مراحل الإضراب يعاد تنشيطه بشكل دوري بتطور ظروف الاحتكاك بين المضربين والإدارة، بين المضربين وغير المضربين، بين ذوي الاتجاهات المعتدلة والاتجاهات الراديكالية داخل الحركة» [1]

و قد استنتج «شارل تيلي» ما يلي: « في خضم النشاط الجماعي الشعبي، عدد وهوية وكذا حدود الفاعلين تتغير غالبا وبسرعة، ومطابقة الفاعلين والرهانات من دون ذكر قواعد اللعبة، تفرض تحليلا عميقا لبنية الطبقة وللعبة السياسية، وفي مواجهة هذا التعقيد يجب علينا إما تبسيط أو تكييف نماذج جد معقدة »[2]

ولعل من أبرز محددات الفعل الجماعي (النقابي) كذلك هو التركز الجغرافي، ولقد أكد شارل تيليTilly في دراسته للتغير في منطق الفعل الجماعي في خلال فترة طويلة على أن كل الحركات التي عرفتها فرنسا كانت محلية، انطلاق من المظاهرات العمالية الأولى التي عرفتها فرنسا خاصة في ليون ومارسيليا في أواسط القرن التاسع عشر، حيث كانت المناطق والبلاد في علاقات ضعيفة مع المراكز الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني.

قائمة المراجع:

- غوستاف لوبون نروح الاجتماع، تر:أحمد فتحي زغلول باشا، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر1988.

-Claude Durand, Sociologie du travail, Toulouse, Octarès Éditions, 2000

-Daniel CEFAI, Dany TROM, les formes de l'action collectives, 2001.

-Pierre ROSANVALLON, la question syndicale, édition Hachette littératures, 2eme éditions, 1998.

-Jean-Philippe LECOMPT, sociologie politique, éd. Giuliano éditeur, Paris, 2005 .

- Philippe BRAUD, la sociologie politique, CASBAH édition, 2004.

- Raymond Boudon, Tocqueville aujourd'hui, éd Odile Jacob, 2005.

-Revue et articles

-Charles TILLY, « les origines du répertoire d'action collective en France et en Grande-Bretagne », Vingtième siècle, 1984, n°4.

[1] Philippe BRAUD, Op.cit, P..314

[2] Charles TILLY, Op.cit.99